وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المركز الجامعي تيبازة معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية	امتحان السداسي الخامس مقياس: الحوكمة واخلاقيات المهنة. الخميس 11 / جانفي / 2024 السنة الجامعية : 2023 / 2024	السنة الثالثة علم النفس العيادي القاعة : 3 و 4 / 12:30-13:45 اعداد : أ. د/ بلقاضي

اللقب: الاسم: رقم بطاقة الطالب:	العلامة
الفوج : / Nom Prénom	/20

الإجابة النموذجية للموضوع الأول (20 ن)

1/ قدم تعريفا اجرائيا للحكم الراشد (02 ن) .

هو ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجتمع عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية ويوفون بالتزاماتهم، ويقبلون الواسطة لحل خلافاتهم .

2/ اشرح كيف يساهم القطاع الحكومي (الدولة) في تحقيق الحكم الراشد (04 ن) .

يساهم القطاع الحكومي (الدولة) في تحقيق الحكم الراشد من خلال توفير الإطار التشريعي الملائم الذي تتيح المشاركة في القوانين ، فالدولة هي التنظيم الذي يحدد العلاقة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية الحاكمة والطبقات الاجتماعية المحكومة، وهو تنظيم ظهر مع بداية التناقض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، متضمنا تركيب الدولة ووظائفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي تسمح بتشكيل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني ولا تقمعها، و تعطي صلاحيات إدارية ومالية مناسبة لهيئات الحكم المحلى لتقوم بوظائفها، إلى خلق الأطر الحوارية بين جميع هذه الأطراف سواء كان في مؤسسات رسمية مثل المجالس النيابية أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أو في هيئات أو لقاءات غير رسمية لكنها منظمة مثل اللقاء الدوري مع الهيئات المدنية والحوار معها حول السياسات العامة.

3/ من بين أسس الحكم الراشد نجد : المشاركة/ الفعالية والكفاءة/ الشفافية/ المحاسبة والمساءلة/ حكم القانون/ الإنصاف والمساواة/ البناء المؤسساتي/ الرؤية الاستراتيجية/ اللامركزية . (14 ن) .

1- المشاركة: هي حق الجميع في المشاركة في اتخاذ القرار، إما مباشرة أو بواسطة مؤسسات شرعية تمثل مصالحهم، وهي تشير المشاركة إلى فرصة مشاركة جميع قطاعات المجتمع بشكل فعال في عملية اتخاذ القرار المتعلق بجميع القضايا ذات الأهمية وترتكز المشاركة الرحبة على حرية التجمع وحرية الحديث وعلى توفر القدرات للمشاركة، ويتم تعزيز المشاركة عن طريق تمكين البيئات التي يتم فيها نشر المعلومات ذات الصلة بشكل مناسب في الوقت المناسب بحيث يتمكن جميع الأشخاص المعنيين من التعبير عن آرائهم بطريقة غير مقيدة،

2- الفعالية والكفاءة : تهدف إلى توفير القدرة على تنفيذ مشاريع بشكل جيد وفي الوقت المناسب وبأدنى التكاليف، وذلك استجابة إلى احتياجات المواطنين وتطلعاتهم على أساس إدارة عقلانية ورشيدة للموارد، وتتوقف كل من الفعالية والكفاءة على عدة مؤشرات منها: كفاءة الموظفين، استقلالية الوظيفة العمومية، الضغط السياسي، مصداقية الحكومة، وإدراك المواطن لنوعية الخدمة العمومية، وفعالية وكفاءة الحكومة هي استخدام العمليات والمؤسسات الموارد أفضل استخدام لتحقيق نتائج تلبي احتياجات المجتمع

3- الشفافية: نعني توفر المعلومات الدقيقة في مواقيتها وإفساح المجال أمام الجميع للاضطلاع على المعلومات الضرورية والموثقة، مما يساعد في اتخاذ القرارات الصائبة في مجال السياسات العامة، و توجد الشفافية عندما يستطيع أفراد المجتمع المعنيين فحص عملية صنع القرار المتخذ من قبل من هم في السلطة،

4 – المحاسبة والمساءلة: تعني تحمل مسؤولية اتخاذ القرار والنتائج المترتبة عليه، وإتاحة الفرص لاستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم، وتعتمد على مبدأ هو أن كل شخص أو مجموعة من الأشخاص ،هم مسؤولون عن أعمالهم وخاصة عندما تؤثر أفعالهم على المصلحة العامة، وتأخذ المساءلة أشكالا مختلفة فقد تكون مجرد نقاش واستفسار عن حيثيات اتخاذ قرار معين أدى إلى حصول نتيجة، وقد تأخذ أشكالا جزائية وقانونية، ويشار إلى محاسبة أو مسؤولية أفعال الشخص بحيث توجد أنظمة لصناع القرار في الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للرد على الجمهور وكذلك لأصحاب المصلحة المؤسسيين،

5- حكم القانون :حكم القانون أو سيادة القانون هو" ممارسة سلطة الدولة باستخدام وتوجيه المعايير المنشورة التي تجسد القيم الاجتماعية المدعومة على نطاق واسع وتتجنب الخصوصية وتتمتع بدعم عام واسع النطاق " ، ويعني هذا مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء انطلاقا من حقوق الإنسان بشكل أساسي.

6- الإنصاف والمساواة : هي المعاملة العادلة وغير المتحيزة للجميع فضلا عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعمالها، و يحدث ذلك عندما يكون لدى كل فرد فرص لتحسين رفاهيته أو الحفاظ عليها، وهذا يعني أن يؤخذ جميع أفراد المجتمع وخاصة الأكثر ضعفاً في الاعتبار عند وضع السياسات ولا يشعر أي شخص بالعزلة أو الحرمان من الحقوق أو بتركه في الخلف، وتهدف المساواة إلى إعطاء حق جميع النساء والرجال في الحصول على الفرص المتساوية في الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين أوضاعهم.

7- البناء المؤسساتي : فالحكم الراشد يقوم على مؤسسات (اقتصادية، سياسية، اجتماعية، حكومية، غير حكومية) فعالة موجودة فعلا وتمارس نشاطها بكل حرية من أجل تحقيق الصالح العام وليست مجرد مؤسسات شكلية.

8- الرؤية الإستراتيجية :وهي الرؤية المنطلقة من المعطيات الثقافية والاجتماعية الهادفة إلى حسن تسيير شؤون الناس وتنمية المجتمع والقدرات البشرية، أي امتلاك القادة والأفراد منظورا واسعا للحكم الراشد والتنمية الإنسانية ومتطلباتها.

9- اللامركزية: وهذا بتفعيل مبدأ توزيع السلطات بين أفراد المجتمع، من خلال التوزيعات الجغرافية للدولة بهدف إدارة شؤونها والحفاظ على حقوق الفرد داخلها والتي تشكل بعدا عميقا في تحقيق مفهوم الحكم الراشد، فيشعر الفرد بأنه هو صاحب القرار فيعتمد على نفسه من أجل تحقيق الذات من جهة وأنه تحت المراقبة الشعبية من جهة أخرى.

اما الأمثلة فهي اجتهادات شخصية من قبل الطلبة .

الإجابة النموذجية للموضوع الثاني (20 ن)

1/ ماذا تعرف عن هذه السلطة (04 ن) .

السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته :

- عوضت الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته .
- مؤسسة دستورية رقابية مستقلة،.
- نص عليها المشرع الجزائري انطلاقا من احكام المادة 204 من التعديل الدستوري 2020.
- وهي مؤسسة تتمتع بشخصية معنوية ، واستقلالية مالية وادارية .
- توضع لدى رئيس الجمهورية.
- تهدف إلى تعزيز الشفافية و النزاهة و المساءلة في الحياة العامة وتكريس مبادئ الحكم الراشد،
- و تُعنى بالتحري المالي والإداري في " الإثراء غير مشروع للموظف العمومي"
- مقرها مدينة الجزائر، 14 نهج سويداني بوجمعة، المرادية .

2/ قدم تعريفا اجرائيا للفساد (04 ن) .

الخروج عن القواعد الاخلاقية الصحيحة وغياب او تغييب الضوابط التي يجب ان تحكم السلوك، ومخالفة الشروط الموضوعة للعمل وبالتالي ممارسة كل ما يتعارض مع هذه وتلك، وعليه فان الفساد هو **الانحراف بالسلطة الممنوحة عما قصد من اعطائها لتحقيق مكاسب غير مشروعة.**

3/ من بين مظاهر الفساد الإداري نجد : الرشوة/ المحسوبية/ المحاباة/ الوساطة/ الابتزاز والتزوير/ نهب المال العام . اشرح كل واحد منها ، مع تقديم مثال عن كل مظهر (12 ن) .

إن مسألة الالتزام بالتشريعات السماوية في منع مظاهر الفساد ومعاقبة المفسدين بالعقاب العاجل في الدنيا والأجل عند الحساب كقوله تعالى **(إنما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الإبصار)** . يعتبر عاملاً مهماً لدى الكثيرين في عدم الولوج إلى هذا الدهليز المظلم والذي لن يجني منه المفسد إلا الخسران لذا لا نجد إن من يمارسون مظاهر الفساد قد اندفعوا لها بسبب عاطفي أو هدى نفس قد يزول في لحظة .

ولاشك إن المكاسب المادية والمعنوية التي يجنيها المفسد هي التي تدفعه لارتكاب مثل هذه الأفعال والتي قد تأخذ احد أو أكثر من مظاهره التالية تبعاً لتعدد أشكال الفساد الإداري هي:

1/ الرشوة : أي الحصول على أموال أو أية منافع أخرى من اجل تنفيذ عمل أو الامتناع عن تنفيذه مخالفة للتشريع أو أصول المهنة .

2/ المحسوبية : أي تنفيذ أعمال لصالح فرد أو جهة ينتمي لها الشخص مثل حزب أو عائلة أو منطقة ... الخ ، من خلال نفوذهم دون أن يكونوا مستحقين لها أصلاً.

3/ المحاباة : أي تفضيل جهة على أخرى في الخدمة بغير وجه حق كما في منح المقاولات والعطاءات أو عقود الاستئجار والاستثمار، من اجل الحصول على مصلحة معينة .

4/ الواسطة : أي التدخل لصلح فرد ما، أو جماعة دون الالتزام بأصول العمل والكفاءة اللازمة مثل تعيين شخص في منصب معين لأسباب تتعلق بالقرابة أو الانتماء الحزبي رغم كونه غير كفؤ أو غير مستحق لهذا المنصب . او تدخل شخص ذا مركز **(وظيفي أو تنظيم سياسي)** لصالح من لايستحق التعيين أو إحالة العقد أو إشغال المنصب أو ... الخ .

5/ الابتزاز والتزوير: أي الحصول على أموال من طرف معين في المجتمع مقابل تنفيذ مصالح مرتبطة بوظيفة الشخص المتصف بالفساد. **وقد يكون** لغرض الحصول على المال من الأشخاص مستغلاً موقعه الوظيفي بتبريرات قانونية أو إدارية أو إخفاء التعليمات النافذة على الأشخاص المعنيين كما يحدث في دوائر الضريبة أو تزوير الشهادة الدراسية أو تزوير النقود .

6/ نهب المال العام: أي الحصول على أموال الدولة والتصرف بها من غير وجه حق تحت مسميات مختلفة كالسوق السوداء والتهريب بأستخدام الصلاحيات الممنوحة للشخص أو الاحتيال أو استغلال الموقع الوظيفي للتصرف بأموال الدولة بشكل سري من غير وجه حق أو تمرير السلع عبر منافذ السوق السوداء أو تهريب الثروة النفطية . وهذا فساد يتقاطع مع الأنظمة والقوانين المتعلقة بنظام العدالة وحقوق الملكية والتسهيلات المصرفية والائتمانات وكذلك التمويل الخارجي

اما الأمثلة فهي اجتهادات شخصية من قبل الطلبة .